KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

صنع السياسة الخارجية العراقية

Making Iraqi foreign policy

أ.م.د. حسن ناصر الشمري
الباحث باسم كيدون كريم
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
Assoc. Prof. Dr. Hassan Nasser Al-Shammari
Researcher by the name of Kidon Karim
Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.179(B).22897

الملخص:

ان عملية صنع السياسة الخارجية في العراق ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بحاجة إلى تحليل العوامل والتحديات التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية في العراق، وتسليط الضوء على التأثيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذه العملية. إذ يسلط الضوء على دور رئيس الوزراء في تحديد السياسة الخارجية بالتعاون مع مجلس الوزراء وتحت إشراف برلماني، كما بينا مدى تأثير العملية الديمقراطية والمؤسسات الغير رسمية في تطوير السياسة الخارجية في العراق، ودور المؤسسات السياسية في هذا السياق، وتأكيدها على أهمية التحليل العميق والتقييم للوضع الدولي والتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في صنع السياسة الخارجية في العراق، ان السياسة الخارجية هي ترجمة سياسة الدول لتحقيق اهدافها الوطنية وتوجهاتها في المحيط الخارجي والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية والوسائل والأساليب التي تتبعها الدول لتحقيق تلك الأهداف، والاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع واتخاذ القرارات السياسة الخارجية العراقية، كان تأثير النظرية المثالية محدود على السياسة الخارجية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العراقية بسبب الواقع الامني المضطرب بالرغم من وجود جوانب ايجابية في النظرية المثالية، وقد تطالق منظور النظرية الواقعية عليها، بسبب ما يمتلك العراق من ثروة طبيعية ضخمة، ولهذا ستكون المصالح الوطنية والأمنية والاقتصادية ستكون عوامل حاسمة في صياغة سياسته الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الاحزاب السياسة، مؤسسات المجتمع المدني، صنع السياسة الخارجية، المدرسة الواقعية، المدرسة المثالية، نظرية اتخاذ القرار

Abstract:

The process of formulating foreign policy in Iraq and the role of official and unofficial institutions in this context are addressed in the research. The analysis focuses on the factors and challenges influencing foreign policy-making in Iraq, shedding light on both internal and external impacts on this process. It highlights the role of the Prime Minister in determining foreign policy in collaboration with the Cabinet and under parliamentary supervision. The research also explores the extent of the impact of democratic processes and non-official institutions on the development of Iraq's foreign policy, as well as the role of political institutions in this context. Emphasis is placed on the importance of deep analysis and evaluation of the international situation and the interaction between internal and external factors in shaping Iraq's foreign police.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Foreign policy is portrayed as the translation of a nation's policy to achieve its national objectives and orientations in the external environment, considering other active entities on the international stage and the means and methods employed by states to achieve those objectives. Internal and external considerations and factors influencing the making and adoption of Iraqi foreign policy are discussed. The influence of idealistic theory on Iraqi foreign policy is deemed limited due to the turbulent security reality, despite positive aspects of idealistic theory. Realistic theory is applied due to Iraq's vast natural resources, making national, security, and economic interests crucial in shaping its foreign police.

Keywords: Foreign policy, political parties, civil society institutions, foreign policy making, the realistic school, the ideal school, decision–making theory

المقدمة:

السياسة الخارجية هي ترجمة سياسة الدول لتحقيق اهدافها الوطنية وتوجهاتها في المحيط الخارجي والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية ومجموعة الوسائل والأساليب التي تتبعها الدول لتحقيق تلك الأهداف، والاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع واتخاذ القرارات السياسة الخارجية التي تحتاج فهماً دقيقاً ودراسة متأنية لمختلف العوامل والمحددات التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في صناعتها، وان صناعة السياسة الخارجية تحتاج فهماً دقيقاً ودراسة متأنية لمختلف العوامل والمحددات التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في صنعها، وحيث يواجه صانع القرار في هذه العملية تحدياً في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فهم الأحداث بالشكل الدقيق الذي يواجه على سبيل المثال الأزمات الدولية المفاجئة والتي تستوجب عليه استحضار مجموعة من البدائل الممكنة لهذا الموقف، وبناء على توفر المعلومات المتعلقة بكل بديل، يتم اتخاذ القرار الذي يهدف في طبيعة الحال الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر، وتلعب وسائل الإعلام دورا مهما في توفير هذه المعلومات المرتبطة بالتفاعل بين البيئتين الداخلية و الخارجية[١].

بشكل عام تعتبر هذه العملية معقدة تتطلب اذ تتطلب تحديد وتنفيذ القرارات والإجراءات التي تتخذها دولة ما في تعاملها مع الدول والمنظمات الاخرى على الساحة الدولية، والتي تهدف منها الى تعزيز مصالحها وتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية في العلاقات الدولية، إذ هي عملية تحليلية تشمل العديد من العوامل والمراحل، اذ يقوم القادة السياسيون والمسؤولون الحكوميون بتحليل الوضع الدولي الراهن، وتقييم التحديات والفرص المتاحة للدولة، إذ يتم دراستها من جميع النواحي السياسية منها والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على العلاقات الدولية، كون ان السياسة الخارجية تعد احد المجالات الأساسية في العمل السياسي الخارجي للدول[٢].

في نظام العراق الجديد يعد رئيس الوزراء هو المسؤول الفعلي للسلطة التنفيذية، وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات السياسية الداخلية والخارجية وتنفيذها، إذ يقوم بوضع البرامج السياسية الخاصة بالسياسة الخارجية بالتعاون مع مجلس الوزراء وتحت اشراف ومراقبة برلمانية، اذ يجب ان يتوافق عمل رئيس الوزراء وحكومته في صنع السياسة الخارجية مع منهاج السياسة الخارجية العراقية[٣].

يعتقد كريستوفر هيل غي هذا الموضوع ان الشخصية القومية لصانع القرار ووجهة نظره الشخصية هي التي تكون مفسرة وبنسبة كبيرة لسلوك الدولة في القضايا السياسة الخارجية، اذ ان التغيرات في انماط

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

القيادة الحاكمة يمكن ان تؤدي في الغالب الى تغيرات مهمة في اتجاهات السياسة الخارجية للدولة وفي هذه الحالة يكون لنفوذ القائد وتأثيره تحديد كبير لأهداف السياسة الخارجية بشكل مطلق [٤].

اولاً: اهمية البحث

بعد تحقيق العراق والعراقيين لحلم التحرر من الدكتاتورية والاحتلال، اصبحت السياسة العراقية العامة منها والخارجية تسعى الى النهوض والتطور والانتقال الى صفوف الدول المتحررة متسلحاً بالديمقراطية المعتمدة في العراق كمصدر للإلهام بالرغم من التأثيرات الخارجية التي تؤثر عليها، لقد مثلت الديمقراطية نقطة تحول في تاريخ العراق السياسي وهذه المرحلة تتطلب اعادة هيكلة المؤسسات العراقية بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية لضمان الدفاع عن البلاد والحفاظ على سيادتها يستوجب الحفاظ على هيبة العراق على الصعيد العربي والإقليمي والدولي والتي كانت من اعلى طموحات العراق والعراقيين وهو ما يستدعي المتابعة والاهتمام.

ثانياً: اهداف البحث

تهدف الدراسة الى البحث في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية العراقية في استعادة الدور الإقليمي للعراق ومعرفة قدرة العراق في تطبيق سياسة التوازن والوقوف على مسافة واحدة مع جميع المحاور الدولية المتنافسة في الشرق الأوسط عبر سياسة الابتعاد عن سياسة المحاور.

ثالثاً: اشكالية البحث

تواجه السياسة الخارجية العراقية جراء التوجهات الجديدة عدد من التحديات، بسبب رفض بعض دول المنطقة مساعي العراق التي طرأت بعد عام ٢٠٠٣ ، الى أي مدى تكللت مساعي العراق الجديدة في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

استعادة دوره الإقليمي التي شكلت بمجملها تغيراً في ترتيب اولويات السياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة.

وقد أورد الباحث بعض الأسئلة لفهم طبيعة هذه التوجهات وكما يلي:

١-ماهي طبيعة توجهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ ؟

٢-ما هو السلوك السياسي الذي اتبعه صانع القرار العراقي تجاه الوصول الى حالة الابتعاد عن سياسة المحاور؟

رابعاً: مناهج البحث

لغرض اعداد البحث بصورة اكاديمية رصينة قد تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لفهم وتحليل السياسة الخارجية وتتبع توجهاتها لاستعادة الدور الإقليمي للعراق، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي كمنهج بحث اساسي في عملية البحث فضلاً عن عدد من المقتربات العلمية البحثية كالمقترب التاريخي والمقترب التحليلي والمقترب الاستشرافي- المستقبلي، اذ تم استخدام المقترب التاريخي من خلال استعراض المسارات التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية العراقية منذ انطلاقتها الأولى وكذلك تم اللجوء الى المقترب التحليلي لبيان موقف و دور السياسة الخارجية العراقية بالانفتاح في علاقاتها مع دول الجوار العربية وغير العربية، فيما تم استخدام المقترب الاستشرافي- المستقبلي لبيان الحالات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمعطيات التي استخدامها بالدراسة.

خامساً: فرضية البحث

يفترض الباحث أن توجهات السياسة الخارجية العراقية الجديدة تصب في إطار تحقيق استعادة الدور الإقليمي والمكانة الدولية المناسبة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

سادسا: هيكلية البحث

تناول البحث عن موضوع توجهات السياسة الخارجية العراقية لاستعادة الدور الإقليمي بعد عام ٢٠١١، وقد تم تقسيمها الى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وانهت الموضوع بخاتمة، وقد تفرع من كل فصل من الفصول الى مبحثين، هذه المباحث تتفرع بدورها الى مطلبين لكل مبحث، وبالتالي كان تقسيم الدراسة كالاتي:

المحور الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية، المحور الثاني: مساهمة المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية، المحور الثالث: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية.

أولاً: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية

تصنع السياسة الخارجية في العراق في بيئة داخلية معقدة، وتحت تأثير خارجي كبير تفرضه البيئة الخارجية المتدخلة في شؤون العراق، والتي تؤدي الى اعاقتها في بعض الأحيان، لذا تكون مرحلة صنع السياسة الخارجية من المراحل الحرجة وينتابها التعقيد، لذلك تعد عملية صنع السياسة الخارجية من الظواهر المعقدة، فأنها تمثل لحظة ولادة سياسة خارجية مهمتها بيان نهج الدولة المتبع تجاه قريناتها من الدول الاخرى، ان واقع العراق السياسي الجديد وبعد تحول نظامه السياسي الى نظام ديمقراطي توزيع فيه الصلاحيات بين مؤسساته، حيث تم تطوير مؤسسات العراق السياسية، التي ساهمت في تطبيق عملية الانتخابات التي عززت النظام السياسي بشكل يضمن اشتراك جميع اطياف الشعب فيه، والمتكون من السلطات الثلاث السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية، والتي تعمل بنظام الفصل بين السلطات المرن والذي يفرض التعاون بينها لتكتمل العملية الديمقراطية، و قد عزز الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية ، بالرغم من تباين طبيعة عمل كل منهما(٥).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اذ اصبحت السياسة العامة في العراق هي حصيلة ناتجة من عمل مؤسساته السياسية، والتي تعد احدى مخارج النظام الجديد، وفيما يلي نستعرض سلطات العراق الثلاث: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية: وهي تدير سياسة الدولة، والرافد الأساسي للسياسة الخارجية بعملها المؤسساتي الذي يتم في اطار قانوني الذي يرتبط بمجموعة من المحددات السياسية والثقافية ويراعي مسألة توزيع السلطات والأدوار بين المؤسسات والهيئات العراقية:

١-السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية هي تعد احدى السلطات الرئيسية الثلاث في نظام الحكم العراقي، ركيزته القانونية، المسؤولة عن وضع القوانين والتشريعات التي تنظم حياة الدولة و تقوم بتحديد حقوق وواجبات المواطنين، ويمكن تعريفها بأنها المؤسسة التي تتولى سن القوانين والمصادقة عليها قبل اصدارها، وكذلك مراقبة الحكومة و المصادقة على التشريعات المالية(٦).

وهي تعد ضمان اشتراك جميع اعضاء المجتمع العراقي في الحكم عبر التمثيل السياسي عن طريق العملية الانتخابية(٧).

تتميز هذه السلطة بتمتع اعضاءها بالقدرة على تقديم ومناقشة القوانين واجراء عملية التصويت عليها واقرارها، اذ هي تعد المرجعية الرئيسية لصنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية ومراقبتها، اذ تتكون تحت قبتها أي قبة البرلمان مختلف الشراكات السياسية بين الكتل العراقية عبر التوافقات استناداً الى بنود الدستور العراقي والذي جعله شرطاً لاتخاذ القرارات السياسية، وتجري العملية بالتعاون مع رئيس الوزراء الذي يشرف على قيادة الحكومة ورئاسة السلطة التنفيذية والذي يتولى تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء، وتتعاون السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء مع البرلمان في صنع القرارات السياسية وتنفيذها كلاً حسب اختصاصه، لتعزيز حالة التوازن بين السلطتين حسب ما اقره دستور العراق النافذ، إذ يتمتع رئيس

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الوزراء بصلاحيات تنفيذية واسعة تشمل ادارة الحكومة وتوجيه السياسات العامة والإشراف على الجهاز الحكومي، تكونت السلطة التشريعية (البرلمان) بنسبة تغطي اطياف الشعب العراقي بأكمله عن طريق الاقتراع العام، لضمان تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[٨]، وهي مستقلة استقلالية تامة حيث يتفرغ اعضائها لأعمالهم التشريعية و التي يعد من اهما ممارسة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وتشريع القوانين، ويهدف دستور العراق النافذ من توزيع السلطات هو تحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق ومنع احتكارها، و يكتمل هذا التوازن من خلال تعزيز دور السلطة التشريعية، و يتضح اتساع قاعدة البيانات المعتمدة من قبل السياسة الخارجية العراقية لتشمل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها وان أي تغير في هذين

المتغيرين يعتبر تحديا يواجه السياسة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي[٩].

مما يؤدي الى التفرقة وعدم الاتفاق في اتخاذ القرار السياسي المطلوب للتفاعل مع البيئة الخارجية نتيجة اختلاف الرؤى بين الكتل السياسية، نتيجة لتأثير البيئة الخارجية المحيطة بالعراق والتي تشكل خلفية العراق السياسية بحكم تأثيرها ودعمها للأحزاب التابعة لها[١٠].

ومن صلاحيات هذه السلطة هو صياغة القوانين بالاتفاق مع السلطة التنفيذية (الحكومة)، بناء على مبادرة من الأخيرة في اغلب الاحيان بواسطة مشاريع القوانين التي تتقدم بها الى مجلس البرلمان الذي يملك حق المناقشة والتعديل ومن ثم اقرار القرار والذي يكون غالباً بالاتفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[١١].

تختص السلطة التشريعية بالإضافة الى تشريع القوانين وعملها الرقابي، حيث تضطلع بدور في صناعة القرار السياسي الخارجي طبقاً الى دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ بالصلاحيات والمهام التالية: الموافقة على تعيين السفراء باقتراح من مجلس الوزراء[١٢]، اضافة الى مهمتها الرقابية على اداء السلطة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التنفيذية[١٣]، والموافقة على اعلان الحرب و حالة الطوارئ المشروطة بأغلبية الثلثين من اعضائها، وهذه الحالة بناء على الطلب المشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء[١٤].

تمتلك مجموعة من اللجان الدائمة والمشكلة داخل البرلمان، اذ تقوم بتوزيع المهام بينهم عبر توكيلها كل لجنة منهم مهامها الخاصة، ومن هذه اللجان لجنة مختصة بالعلاقات الخارجية حيث توكل اليها دراسة الموقف الدولي والإقليمي وما يطرأ في المنطقة من التطورات السياسية الدولية، ومتابعة السياسة الخارجية للدولة والتمثيل الدبلوماسي، اضافة الى دراسة الاتفاقيات والمعاهدات السياسية الدولية بالتعاون مع اللجان القانونية، متابعة المؤتمرات الدولية، ومتابعة شؤون منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية([١٥]).

٢-السلطة التنفيذية:

هي السلطة المسؤولة عن تنفيذ ما تتخذه السلطة التشريعية من قوانين عبر اتخاذها ما يلزم من اجراءات مختلفة لحفظ الأمن وادارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة[١٦].

تعتمد في عملها على الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية، حيث تضطلع في رسم السياسات العامة للبلد معتمدة بشكل كبير على القادة التنفيذين وخبراتهم في وضع وتنفيذ تلك السياسات[١٧].

صادق مجلس النواب على قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥ الذي يخول فيه السلطة التنفيذية (الحكومة العراقية) من عقد المعاهدات[١٨] لتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الحكومة العراقية (السلطة التنفيذية) استناداً الى الفقرة رقم (٤) من المادة (٦١) من الدستور[١٩]، الذي اوكل الى السلطة التنفيذية ابرام المعاهدات والاتفاقيات شريطة موافقة مجلس النواب العراقي وذلك طبقاً لأحكام المادة (١٧) من القانون التي نصت على " يخضع التزام جمهورية العراق بالمعاهدات وفقاً لأحكام القانون الى موافقة مجلس النواب على المعاهدة او قانون الانضمام اليها بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المجلس"[٢٠]، يؤدي مجلس البرلمان ورئيس مجلس الوزراء بدور رئيسي ومهم في صناعة القرار السياسي الخارجي في النظم البرلمانية، على اعتبار ان رئيس الوزراء هو رئيس الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية الفائز بالعملية الانتخابية وكونه يحظى باهتمام ودعم المؤسسة التشريعية اضافة الى معرفته المعلوماتية المتاحة لديه عن البيئة الدولية بحكم منصبه، ويعد رئيس الوزراء في النظام العراقي هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والذي يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، علاوة على ادارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته، وله حق اقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب[٢١]، له دوراً بارزاً في صنع القرار السياسي الخارجي استنادا للصلاحيات الممنوحة له دستورياً ومنها ما يلي[٢٢].

رسم وتنفيذ السياسة العامة، واشرافه على عمل الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة، الموافقة على تعيين السفراء ووكلاء الوزارات، يملك صلاحية التفاوض بخصوص المعاهدات والاتفاقيات وله حق التوقيع عليها بالاتفاق مع السلطة التشريعية، باعتبارها صلاحية مشتركة بين السلطتين، وبناء على ما تقدم اعلاه ان هدف الدستور العراقي من هذه الشراكة واتفاق الوزارتين بعدم إبرام اتفاقيات في جميع الأحوال الا باستحصال موافقة مجلس النواب ليتسنى للأخيرة اتمام اجراءات التصديق عليها من الناحية الدولية كما هو الحال بالنسبة للمعاهدات، وستثار اشكالية صحة مثل هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني والدولي في حالة عدم حصول موافقة مجلس البرلمان العراقي.

٣- وزارة الخارجية

هي واحدة من اهم الوزارات المكونة لمجلس الوزراء العراقي، يرأسها وزير يدعى وزير الخارجية، وظيفتها الأساسية هي تنفيذ وتنقيب قرارات السياسة العراقية الخارجية وتحويلها الى اجراءات وسياسات خارجية في المحيط الخارجي، وتعد هي من اهم المساهمين في صياغة السياسة الخارجية، أي مساهمتها في اتخاذ القرار السياسي الخارجي بشكل مباشر او غير مباشر تتجسد في مشاركة وزير الخارجية في عملية اتخاذ

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

القرار السياسي الخارجي، كونه عضواً في وحدة اتخاذ القرار السياسي، لتمتعه بالحنكة والخبرة السياسية الدولية المؤهلة لإشغال المنصب[٢٣].

ومن الجدير بالذكر تقوم وزارة الخارجية بدور الوساطة والتفاوض مع الدول الاخرى والمشاركة في المحافل الدولية مثل الاجتماعات الدبلوماسية والمفاوضات الدولية، حيث تلعب الوزارة دوراً حيوياً في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتفاهم الدولي والحافل الدولية الاخرى، لذا فأنها تلعب دوراً هاماً في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم المعلومات والتقارير، علاوة على المشاركة والتواصل مع الدول، وفي طبيعة الحال تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن عملية تنفيذها، فالأولى تسعى الى تحديد مضمون السلوك الخارجي، بينما تقوم الثانية بتحويله الى الواقع الملموس، والتي تتم هذه العملية عبر ادارة بيروقراطية يطلق عليها وزارة الخارجية[٢٤].

المحور الثاني: مساهمة المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية

لا يخفى على الجميع، ان الألية المتبعة في عملية صنع القرار السياسي هي عامل للتمييز بين النظم السياسية وتحديد طبيعتها وماهيتها، وان للمؤسسات الغير رسمية لها وسائلها الخاصة للمساهمة في صنع السياسة الخارجية او للتأثير عليها، ومن هذه الأليات المتنوعة والمتاحة لهم هي التعامل مع السلطة التشريعية، او الاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية، او التأثير على الرأي العام، اذ لا ينحصر رسم وصناعة السياسة الخارجية على مشاركة الجهات والقوى الرسمية فقط، فهناك ايضاً جهات غير حكومية تشارك في التأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها، ومن هذه الجهات نذكر كلاً من:

١- الأحزاب السياسية:

يعد الحزب منظمة ذات هيكلية كاملة على مختلف المستويات المحلية والوطنية تسعى الحصول على السلطة السياسية من خلال سعيه للحصول على التأييد الشعبي، وهذا ما يميزه عن التنظيمات الاخرى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كالطائفة والرابطة والنقابة، لعلاقته المترابطة والمتطورة مع الانتخابات حيث بات من الصعب الفصل بين المفهومين و خصوصاً فيما يتعلق الأمر بترسيخ الديمقراطية، لذا يعرف الحزب بأنه تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى من خلاله الوصول الى السلطة، وان تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة يمكن ان يكون خارج نطاق السلطة او داخلها[٢٥].

تقوم الأحزاب ببلورة المطالب والقضايا العامة عند رسم السياسات، بغية بأثارة الرأي العام حولها محاولة بذلك اقناع الشعب حيث تقوم بتبني هذه المواقف للضغط على الحكومة ومصدر القرار، كذلك تعد وسيلة للرقابة السياسية على النشاط الحكومي، مع ملاحظة ان الأحزاب ان كانت داخل السلطة ام خارجها تقوم بدور المراقبة بعضها على بعض، علاوة على ذلك، يعود الاهتمام بالسياسة العامة بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص في العراق بعد عملية التحول الديمقراطي الى تركيز الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني على تشكيل الحوار العام و الشامل في البلاد، وقد قدمت العديد من المذكرات الى اللجنة الاستشارية من قبل الأحزاب السياسية العراقية بغية الضغط على الحكومة وكانت تركز على قضايا تتعلق بعلاقات السياسة العراقية وكل حزباً من الاحزاب قدم ما بجعبته لما يخدم مصلحة العراق من وجهة نظرهِ اولاً وما يخدم مصالح الحزب وهو يسعى للوصول الى السلطة عن طريق كسب تأييد الشعب العراقي من خلال سعيها لتعزيز مصالحها في المجتمع المدني، ويمكن القول ان الفرصة الديمقراطية التي حصل عليها العراق ان تمثل فرصة لتعزيز المشاركة المدنية وتعزيز دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة و الخارجية، وتعتبر عملية تعميق الوعي السياسي لدى افراد المجتمع واحداً من اهم العوامل التي تسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس بشكل مباشر على تطور المجتمع، ومن الملاحظ ان مع زيادة الوعي المجتمعي بالشؤون السياسية، يزداد تفاعلهم مع القضايا العامة والمشاركة في العملية الديمقراطية، ويتجلى تعميق الوعي السياسي في تشكيل النخب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السياسية واللذين يمثلون الأقلية الموجودة داخل اي من هذ المجتمعات، مثل الدولة، والمجتمع، الحزب السياسي، او اية جماعة تقوم بممارسة نفوذ متفوق داخل اي مجتمع ويكون لها تأثير على الحياة السياسي سواء على المستوى الداخلي والخارجي[٢٦].

هذا ما يطلق على الطبقة السياسية من احزاب وكتل وشخصيات سياسية في العراق، كذلك لا يتعارض هذا المفهوم مع المفاهيم الاخرى سوى اختلافهم فيما يتعلق بالأهداف والسلوك، وبهذا فهو مقترن بالتعددية الحزبية في بعض الجوانب[٢٧].

ويكمن تعقيد عملية صنع القرار الخارجي، او ما تسمى صنع السياسة الخارجية هو صعوبة حصول التوافق بين النخب السياسية والكتل والأحزاب المكونة للحكومة العراقية والتي تمثل اطياف الشعب العراقي.

ان الأحزاب تجمع مصالح المواطنين واضعة مشاكلهم ورغباتهم ضمن إطار وطني، هذا عندما تمارس الأحزاب السياسية عملها بشكل فعال، من خلال سعيها للتحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها، في تؤدي دوراً وسيطاً حيث ترتبط المؤسسات الحكومية بفئات المجتمع، فهي اي الأحزاب هي التي تحسن من مستوى الرفاهية العامة، وحيث ترتبط مصداقية الديمقراطية، بكيفية عمل مؤسساتها على ارض الواقع([٢٨]). لكن في بعض الأنظمة الديمقراطية الجديدة، لم ينال الشعب اية منافع ملموسة في حكوماتهم الجديدة، او ان نسبة المنافع تكون متدنية جداً وظل مستوى الفقر على حاله، وبقية الخدمات غير فاعلة، واصبح المواطنون وكأن علاقاتهم مقطوعة مع حكوماتهم، بسبب عمل الأحزاب لمصالحهم الشخصية بعيدة عن رغبات المواطنين، وهذا ما حصل بالعراق بالضبط، كون ان الممارسة السياسية والتي تأتي من الفعل مارس، وممارسة يعني عالجه او زاول ([٢٩])، وهي تعني ارادة السياسي وتعبيره عن وجهة نظره الشخصية، ومصلحة هذه الإرادات ستكون الفيصل في ادارة شؤون البلد وتحديد وجهته، ومن اهم هذه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الشؤون السياسية، ولكون العملية بالعراق تدار من قبل الأحزاب، وان الغالب من ممارسات السياسيين العراقيين مرتبطة بسياسات احزابهم وتوجهاتها وطبيعة ثقافاتها وغيرها من الأمور التي بمجموعها يتم التحكم بسلوك الأحزاب، والتي تؤثر على توجه مسار العملية السياسية(٣٠).

بالرغم من حداثة التجربة الديمقراطية في العراق، اذ كان يتوجب على الأحزاب ان تكون مستعدة ومتهيئة جيداً لإدارة الوضع الجديد في العراق على وفق خطط مدروسة سابقاً، كون يمكن اعتبار استحالة توافق اراء جميع الكتل السياسية على كل المواضيع المطروحة، مع احتمالية موافقة الأعضاء على مشروع ما في حالة التسوية السياسية.

٢- مؤسسات المجتمع المدني:

ارتبط دور مؤسسات المجتمع المدني مع الحالة الديمقراطية بالدول المتطورة واصبح له اهمية بارزة، اذ يعتبر الاهتمام بهذه المؤسسات مؤشراً على تقدم الدولة وتطورها، وباتت عملية الفصل بين بينهما مستحيلة قياساً للدور الفاعل الذي تؤديه هذه المؤسسات في تنظيم الحياة الاجتماعية والقانونية والاجتماعية، كان دور هذه المؤسسات كبيراً في العراق نظراً للفراغ الذي تركته المؤسسات الحكومية الرسمية والفوضى التي انتشرت في كل جوانب الحياة، اذ قامت بدوراً فاعلا في اعادة بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على روابط المجتمع في المرحلة الانتقالية التي مرت بالعراق (٣١).

لذلك يمكن القول ان دور مؤسسات حاسماً في اعادة الهياكل الاجتماعية والقانونية وضمان استقرار المجتمع في ظل الانتقال السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق، تنشأ هذه التنظيمات الحرة لتحقيق مصالح افرادها او لتقديم الخدمات للمواطنين ويشترط وجودها المشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف(٣٢).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ان مؤسسات المجتمع المدني تسعى الى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يتضمن انشاء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة وتمنع انتشار الفوضى وتحقيق التوازن في المجتمع والاستجابة الى المطالب الشعبية من خلال الاساليب الديمقراطية وتحقيق عدالة في توزيع الادوار لضمان المساواة التي تعد جزءاً من عملية التنمية والاصلاح (٣٣).

وتزداد فاعلية هذه المؤسسات كلما ازدادت قوتها وزيادة فاعليتها وبالمقابل تضعف قدرة الدولة على التعسف وانتهاك حقوق الانسان والحريات وبالعكس كلما ضعفت ازادت قدرة الدولة على الظلم والتعسف، وتقوم هذه المؤسسات بدور كبير في تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق العدالة في عملية اتخاذ القرارات السياسية، ومن هنا يتوجب على الدولة ان تأخذ بعين الاعتبار ان تبني علاقاتها مع هذه المؤسسات على اسس ديمقراطية صحيحة وتسعى الى تحقيق مطالبها وتبادل المنافع معها كون هذه المؤسسات تشكل بمجموعها قاعدة اساسية ترتكز عليها المشروعية السياسية للدولة، وتعتبر هذه المؤسسات كوسيلة لمحاسبة الدولة ان اقتضت الحاجة (٣٤) .

وقد نظم الدستور العلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات في المادة (٤٥) اولاً والتي تنص على الدولة ان تحرص على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلالها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم هذا بقانون" (٣٥).

اضافة الى وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي تعرف بلجنة مؤسسات المجتمع المدني ومهمتها اقتراح التشريعات ودعمها، ومتابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار واليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم مع خصوصية المجتمع العراقي (٣٦).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الثالث: السياسة الخارجية في منظور المدارس الفكرية

بعد الدراسة والتحليل خضعت السياسة الخارجية عبر نظريات ذات تأثير على سلوك الدول وعلى طبيعة النظام الدولي، وكان لنظرية المدرسة المثالية والواقعية السبق في تحليل هذه الظاهرة، بالإضافة الى نظرية اتخاذ القرار.

١- المدرسة المثالية:

تنظر هذه المدرسة الى العلاقات الدولية كما يجب ان تكون عليه، إذ تعتمد هذه النظرية على افتراض وجود قيم واهداف مشتركة بين الدول هي التي تحكم تفاعلاتها الخارجية، إذ يعتقد المثاليون ان الدول يمكنها التعاون والتوافق بشكل فعال من اجل تحقيق السلام والازدهار المشترك، ووفقاً لهذه النظرية، يجب على الدول ان تتبع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان وتعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، ولقد فسرت هذه المدرسة العلاقات الدولية تفسيراً تقليدياً اخلاقياً بشكل يستقل عن الوحدة البشرية، الذي يقوم على التحكيم في منطق السلوك ذاته، الذي يقر بالاعتراف بمجتمع دولي محكوم بقانون عام يطلق القائم على مبدأ عدم التدخل العنيف في شؤون الأخرين، ومع تأكيد اصحاب هذه النظرية على مبدأ توازن القوى الذي يعد من ادوات تحقيق المثالية السياسية، كطريقة غير مباشرة لمنع الصراع، اذ ارتبطت المثالية بالتوجه الانجلو- امريكي الذي يقوم على افتراض الذي يمنح صانع القرار السياسي عدة خيارات لتحديد الشكل المناسب لسياسة بلاده[٣٧].

اذ يتأسس المذهب المثالي على كيف يجب ان يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية على اساس "كيف يتصرف هولا فعلاً" اضافة الى اعتمادها على مقترب اخلاقي قانوني لبناء عالم أفضل خالي من النزاع على مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية([٣٨]).

ومن رواد هذه المدرسة "جورشيوس" و"ويلسون" و"ثروب" في الفكر المعاصر[٣٩].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اما بالنسبة فيما يخص السياسة الخارجية العراقية، يمكن ان يكون للنظرية المثالية تأثير محدود على الرغم من وجود جوانب ايجابية في النظرية المثالية، على سبيل المثال تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، الا ان الواقع السياسي والأمني في العراق قد يعوق تطبيقها الكامل، اي ان تاريخ العراق المضطرب وحجم التحديات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية التي يواجها العراق تجعل من الصعب على الحكومة العراقية تحقيق الأهداف المثالية.

٢-المدرسة الواقعية:

تركز هذه النظرية على الاهتمام بالقوة والمصالح الوطنية والعمل الذاتي للدول، وتعد النظرية الواقعية ان السياسة الخارجية تتحكم فيها المصالح الوطنية والتوازنات القوة والسلطة بين الدول، وهي تعتبر ان الدول تسعى وبشكل رئيسي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، وقد حاولت الواقعية بأنواعها ومسمياتها المختلفة، ايجاد تفسيرات مقبولة للأحداث ومتغيرات النظام الدولي، ولقد برزت هذه المدرسة كرد فعل على المدرسة المثالية، اذ تنظر الواقعية الى العلاقات الدولية بنظرة مغايرة للمدرسة المثالية فهي تدعوا الى ملاحظة واقع سير العلاقات الدولية، وترفض تفسير المثاليين بوجود مصالح متناسقة بين الامم المختلفة، مؤكدين على تضارب مصالح الدول المتصارعة وصولاً الى حالة الحرب فيما بينها، معتبرين توازن القوى بمثابة الحل لتنظيم استخدام القوة في السياسة الخارجية، إذ عند تساوي القوى بين مجموعة من الدول تصعب هيمنة احدى الدول على بقية دول المجموعة، منطلقة من فرضية تؤكد سعي الدول الى تعزيز قوتها دائماً، ومن ابرز مؤيدي هذه الفكرة هما "هانز مورغنثاو" بقوله ان جوهر السياسة الدولية يقوم على مرتكزين هما القوة، والمصلحة وان المصلحة تتحدد في اطار القوة([٤٠]).

وإذ يتفق الواقعيون، ان السلوكيات الدولية تتأثر وفقاً لمعطيات النظام الدولي، وان المصلحة القومية هي الاساس لفهم السلوكيات الدولية([٤١]).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ان الدولة هي وحدة التحليل الأساسية عند الواقعيون، ويعرفون السياسة الخارجية بأنها الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف القومية[٤٢].

ووفقاً للرؤية الواقعية في العلاقات الدولية مورغنثاو وهانز واحداً منهم في ظل النظام الدولي وغياب القانون الذي يضمن النظام ويصون الأخلاق ولا تزال المظالم الدولية الا بالقوة، لذلك يتوجب على الدولة التكييف مع معطيات النظام الدولي[٤٣]، ولا تعتمد الواقعية التقليدية على التحليل الداخلي أو المجتمعي، لأنها تحاول تفسير الدولة داخل النسق الدولي والسياسة الدولية، وليس السلوكيات الدولة بشكل منفرد[٤٤].

اما لو طبقت النظرية الواقعية على السياسة الخارجية العراقية، يمكن ان يكون للنظرية تأثير كبير عليها، وذلك بسبب كون العراق منطقة استراتيجية مهمة، ويمتلك ثروة طبيعية ضخمة من النفط والغاز والموارد الطبيعية الاخرى، ولهذا ستكون المصالح الوطنية والأمنية والاقتصادية ستكون عوامل حاسمة في صياغة سياسته الخارجية، وهذا ما أوجب على العراق النظر في جميع العوامل الواقعية مثل التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية والتهديدات الأمنية المحتملة لاتخاذ القرارات السياسية الخارجية، فقد لجأ العراق الى عمل توازن بين النظرية المثالية والواقعية، إذ يمكن ان تلعب النظرية المثالية دورا مهماً وبارز في تحسين صورة العراق على الصعيد الدولي في الأحداث والمتغيرات التي تتعلق بقضايا السلام وحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يأخذ العراق في الاعتبار الواقعية والعوامل التي تؤثر على امنه واستقراره، وذلك من خلال التعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية بشكل مناسب، وبشكل عام، يعتمد تطبيق النظريتان المثالية والواقعية على توازن واقعي ومرن يأخذ في الاعتبار الظروف الدولية والإقليمية والمصالح الوطنية للعراق، وهذا الأمر اوجب على الحكومة العراقية ان تتبنى نهجاً شاملاً يستند الى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

التحليل الواقعي للمشكلات والتحديات، وفي الوقت نفسه تسعى لتحقيق القيم والمبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣- نظرية اتخاذ القرار:

تعد نظرية اتخاذ القرار بأنها هي المجال الذي يدرس و يحلل العوامل التي تؤثر في عملية صنع القرارات في الحكومات والمؤسسات، وتكمن اهمية هذه النظرية في فهم القرارات السياسية وتوجيه السياسات الخارجية للدول، لذلك تعد هذه النظرية من النظريات الأساسية في السياسة الخارجية، والتي تبني عليها الدول تفاعلاتها، و تستند هذه النظرية على تفاعلات الدول مع العوامل المؤثرة في المحيط الخارجي الذي تعمل ضمن اطاره، وعن طريقها يمكن التعرف على كيفية تعامل صانع القرار السياسي مع هذه القرارات الخارجية الصادرة من مجموعة دول النظام الدولي، بغية الدفاع عن مصالحها اتجاه الدول التي تتعامل معها[٤٥].

اذ تتشكل النظرية من اربعة عناصر رئيسية يعد مرتكز العملية هو تعيين موضوع الخلاف أو المشكلة التي يتوجب معالجتها واتخاذ قرار حيالها ، من خلال البحث في مجموعة البدائل المناسبة، وتنفيذها، عبر عملية اختيار القرار المناسب من بين مجموعة القرارات المعدة سلفاً لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، وعملية اتخاذ القرار من اهم اعمال التشكيلات السياسة الخارجية والتي تتميز عن عملية اعداد القرار وذلك بوضع منهج مناسب للنشاط السياسي لغرض تحقيق الأهداف الوطنية ضمن الفترة الزمنية المحددة وتعيين الوسائل التي يمكن بواسطتها الوصول الى غاية السياسة الخارجية في محيط الدولة الخارجي[٤٦].

وتعد هذه العملية مهمة ومحورية في العملية السياسية والتي تعد الانطلاقة الى اتخاذ القرارات وسن القوانين وتمريرها عبر المؤسسة التشريعية، أو من خلال الرؤساء والقادة، لتحقيق اهداف السياسة ومتابع النتائج[٤٧].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويعد تأثير العوامل الخارجية على مصدر القرار السياسي العنصر الثاني من عناصر صنع القرار السياسي، والمتمثلة بتأثيرات المحيط الخارجي، والمحيط الداخلي والذي يؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار والتي يمكن تحديدها بالبيئة الداخلية والرأي العام وجماعات الضغط والموقع الجغرافي وهذا ثالث العناصر، اما العنصر الرابع فيتحدد بالقيم والسمات والاعراف المميزة للمجتمعات ونمط تفكير افراده وثقافاتهم ودياناتهم والعادات المجتمعية التي لها تأثير على عملية صنع القرار السياسي وتعد هذه العوامل المحددة لصانع القرار وعملية اتخاذ القرار بعموم سياسات الدول الخارجية، وبما فيهم السياسة الخارجية العراقية الناشئة و فيما يتلق الأمر فأن تطبيق نظرية اتخاذ على السياسة الخارجية العراقية فأنها تعتمد على الكثير من العوامل المختلفة المحلية والخارجية، اقليمية كانت ام دولية المؤثرة على صنع القرارات السياسية للحكومة العراقية، والمتمثلة بضمان مصالح العراق الوطنية كتعزيز الأمن القومي و تطوير الحالة الاقتصادية والتي لها الأولوية في تفكير صانع القرار والجهات المسؤولة عن صنع واتخاذ القرارات السياسية الخارجية فأنها تلعب دور هام في توجيهات السياسة الخارجية، ومجموع المؤثرات الخارجية التي لها تأثير كبير ابتداء من تأثير المنطقة التي ينتمي اليها العراق، حيث صراعات المحاور الدائر بين دول المنطقة والدول الدولية والتنافس الحاصل بينها بغية الحفاظ على كلا مصالحه من جهة، وحجم التوترات الامنية الناتجة عن طبيعة علاقات العراق مع دول الجوار وخاصة القضايا الإقليمية المشتركة المتعلقة بالحالة الأمنية للعراق والمنطقة، اضافة الى ممارسات المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وما بين تنافس الولايات المتحدة وروسيا والصين والتي تعتبر من المؤثرات الكبيرة على وحدة القرار السياسي ومن الجدير بالذكر، ان في حالة تسقيط النظرية على السياسة الخارجية العراقية يتطلب دراسة مفصلة وتحليل دقيق للسياق السياسي والتاريخي والثقافي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والاجتماعي للعراق والعوامل التي تؤثر فيه ولبيان سير العملية فيها ومعرفة حجم المحددات السياسية عليها سندخل في اطار صنع السياسة الخارجية العراقية وسنخوض بالتجربة العراقية.

الخاتمة:

تعد السياسة الخارجية مفهوماً معقداً ومتعدد الأبعاد وان التعريفات المختلفة التي قدمها العلماء والمهتمون بهذا المجال تعكس مدى تعقيد هذا المفهوم، كون السياسية الخارجية تمثل فضاء واسع وانها لا تختلف كثيراً عن باقي مفاهيم العلوم الانسانية، كونها تتنوع وتتعدد بحسب تصورات واقع العلماء والمهتمون بهذا الشأن واللذين حاولوا على توحيد مضامين هذا التعريف تحت لواء تعريف جامع مانع، ولم يكن سهلاً اخضاعه تحت تعريف واحد يحتوي على جميع ابعاده المتعددة بالرغم من كل المحاولات.

ان السياسة الخارجية هي ترجمة سياسة الدول لتحقيق اهدافها الوطنية وتوجهاتها في المحيط الخارجي والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية والوسائل والأساليب التي تتبعها الدول لتحقيق تلك الأهداف، والاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع واتخاذ القرارات السياسة الخارجية، لذلك فأن وضع تعريف جامع ومانع للسياسة الخارجية يبقى تحدياً كبيراً نظراً لتشعب وتعقد هذا المفهوم وتنوع الزوايا التي ينظر اليه منها الباحثون والمهتمون، وبهذا يمكن القول ان السياسة الخارجية تتمحور بشكل عام حول كيفية تفاعل الدولة مع العالم الخارجي بما يحقق مصالحها الوطنية، يمكن ان يكون للنظرية المثالية تأثير محدود على السياسة الخارجية العراقية بسبب الواقع الامني المضطرب بالرغم من وجود جوانب ايجابية في النظرية المثالية، على سبيل المثال تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، اما النظرية الواقعية يمكن ان يكون لها تأثير كبير عليها، كون العراق منطقة استراتيجية مهمة، ويمتلك ثروة طبيعية ضخمة، ولهذا ستكون المصالح الوطنية والأمنية والاقتصادية ستكون عوامل حاسمة في صياغة سياسته الخارجية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بعد اعداد السياسة العامة من قبل السطات الثلاث استناداً الى توجهات رئيس الوزراء الذي منحه الدستور صلاحيات واسعة، تتولى وزارة الخارجية وهي واحدة من اهم الوزارات المكونة لمجلس الوزراء العراقي، يرأسها وزير يدعى وزير الخارجية، وظيفتها الأساسية هي تنفيذ وتنقيب قرارات السياسة العراقية الخارجية وتحويلها الى اجراءات وسياسات خارجية في المحيط الخارجي، وتعد هي من اهم المساهمين في صياغة السياسة الخارجية، أي مساهمتها في اتخاذ القرار السياسي الخارجي بشكل مباشر او غير مباشر تتجسد في مشاركة وزير الخارجية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، كونه عضواً في وحدة اتخاذ القرار السياسي، لتمتعه بالحنكة والخبرة السياسية الدولية المؤهلة لإشغال المنصب.

الاستنتاجات

١- تعد الفترة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق من اصعب الفترات التي مرت بها السياسة العراقية بوجه عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، وذلك بسبب الوضع الغير مستقر الذي كان يسيطر على البلاد وحدة تأثير التوترات الإقليمية والذي ادى الى صعوبة في بناء الدولة المؤسساتية آنذاك.

٢- يعمل العراق على تحقيق اهداف سياسية خارجية تتمثل بالابتعاد عن سياسة المحاور، لكنها كانت ولازالت تواجه تحديات كبيرة ولم تتحقق بشكل كامل حتى الآن، بسبب وجود العديد من العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية والتي تتضمن المصالح الوطنية والعوامل الإقليمية والدولية، وطبيعة الهيكل الحكومي، والديناميات الداخلية الذي ينتجه التنافس بين القوى السياسية في العراق، وما يقابله من تنافس بين القوى الخارجية والتي تولد بمجموعها تفاعلات معقدة بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية والتي من خلال تحليلها وفهمها تساعد على بصورة كبيرة في فهم تام لعملية صنع القرار السياسي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- ان تنوع الأطياف السياسية وعدم توافقها ادى الى عدم القدرة على صياغة سياسة خارجية متناسقة، وغير قادرة على قراءة التطورات السياسية المتعاقبة على المنطقة مما ولد عدم التنبؤ الصحيح لاتخاذ القرار السياسي المناسب جراء تلك المتغيرات السياسية.

٤- لقد تم تعزيز دور السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١١ بعد انسحاب القوات القتالية الأمريكية من الأراضي العراقية وتسلم الحكومة العراقية ملفات الأمن العراقي بمساعدة قوى التحالف لإتمام عماية اعادة هيكلة الدولة العراقية بشكل كامل والتي ابتدأت بتغيير النظام السياسي في العراق والشروع بتأسيس المؤسسات السياسية المختلفة، وقد تم بالفعل من تعزيز دور العراق على الساحة الدولية وتحديداً بعد الانتصار على الإرهاب المتمثل بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي تسمى اختصاراً بـ "داعش" الإرهابي، وباتت حينها تعكس السياسة الخارجية العراقية توجهات العراق الديمقراطية في صنع القرارات الخارجية

٥- تركيز العراق كان واضحاً على السيادة الوطنية والاستقلال، إذ اهتمت السياسة العراقية وخاصة بعد عام ٢٠١١ في صياغة سياسة خارجية سعت من خلالها اتخاذ قرارات مستقلة للحفاظ على الهوية الوطنية العراقية في المحافل الإقليمية والدولية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

الهوامش :

(١) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤، ص٤١.

(٢) سلام علي محمد، مدير عام دائرة العلاقات العامة والمراسيم النيابية، مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة الدفاع، ص١٩٣.

(٣) دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥، المادة ٧٥.

(٤) احمد شوقي الحفني، الأمن القومي، دراسة في الأصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد ٣٩-٤٠، بيروت، ١٩٨٨.

(٥) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،١٩٨٩، ص١٦.

(٦) ارنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٣.

(٧) صديق حامد، دور القوانين الإنتخابية في الإدارة السلمية التعددية الأثنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١١.

(٨) ينظر في الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، المادة (٤٩)، الفقرة (اولاً).

(٩) د. صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢٠١٢،٥١، ص١٢١.

(١٠) غراهام الافانز ز جيفري نوينهام/السياسة الخارجية، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط٢، بنغوين للنشر،٢٠٠٠، ينظر الموقع .http://elibrary,grc.tolatlpenguin/page

(١١) زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٨١.

(١٢) ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٦١/ خامساً / ب).

(١٣) ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٦١/ ثانياً).

(١٤) ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٦١/ثانياً)

(١٥) ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٨٨).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(١٦) نظام بركات واخرون، مبادئ علم السياسة، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ص٢١٤.

(١٧) جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، ط١، دار المسيرة، الأردن، ١٩٩٩، ص٥٨.

(١٨) ينظر في قانون عقد المعاهدات رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥، ٢٠١٥/٩/١٧.

(١٩) ينظر في الدستور العراقي، المادة (٦١/ الفقرة رقم ٤).

(٢٠) ينظر في قانون عقد المعاهدات، المادة رقم (٢)، لسنة ٢٠١٥.

(٢١) ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٧٨).

(٢٢) ينظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٨٠).

(٢٣) صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية، دراسة في السلوك السياسي الخارجي، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤، ص٢١٨.

(٢٤) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٤٧.

(٢٥) عبد اللطيف الهلالي، اي دور للفاعلين في انتاج السياسات العمومية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، العدد ١٩، المانيا، ٢٠٢٣، ص٩٢-٩٣.

(٢٦) اثير عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٤٣.

(٢٧) اسعد كاظم شبيب، مفهوم النخبة السياسية والحالة السياسية العراقية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، متوفر على الرابط https://mcsr.net/news784 تمت الزيارة في ٢٠٢٤/٤/١٧.

(٢٨) – نورم كيلي، وسبفاكور اشياغبور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناخيتين النظرية والعلمية المجموعات البرلمانية، المعهد الديمقراطي الوطني، ص١.

(٢٩) – محي الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط تعليقات الشيخ ابو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، تحقيق انس محمد الشامي، زكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥٢٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(٣٠) – كاظم مهدي كاظم، الأحزاب العراقية والممارسات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٥، ص١٦٠.

(١) حازم صباح احميد، سمية ادهام كاظم، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق، اداب الفراهيدي، العدد ٣٧، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص٣٢٩.

(٣٢) عبد الغفار شكر محمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر،ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٠٥.

(٣٣) احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٩٨.

(٣٤) عبد الغفار شكر محمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مصدر سابق، ص ص٤٠-٤١.

(٣٥) بنظر في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٤٥/ اولاً).

(٣٦) النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

(٣٧) ربيع حامد/ نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٧-١٨.

(٣٨) نشطاوي محمد، العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات الفاعلين وانماط التفاعل، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ط١، ٢٠٠٢، ص١٩.

(٣٩) كارن اي سميت، ومارغاريت لايت، الأخلاق والسياسة، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥، ص١٥.

(٤٠) محمد مكيليف، المدرسة الواقعية التقليدية، مركز راشيل كوري لحقوق الأنسان، فلسطين، ٢٠١٣، ص١٤٧.

(41) Frankel Joseph:<<the Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-making>>. Op cit. p18.

(٤٢) جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات واشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(٤٣) جون بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٤٥.

(44) James. D fearon: Domestic Foreign Policy and Theories of International Relations.Annual Review of Political Seince Vol.1998.p297.

(٤٥) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(46) Snyder Richard, Bruck H. W and Spain Buron: F0reiggnPulicy Decision Making An Approroach to the Study of international Polties.editors 1962Newyork.p90.

(٤٧) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سابق نفسه، ص٢٦-٢٧.

قائمة المصادر:

١. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤، ص٤١.

٢. سلام علي محمد، مدير عام دائرة العلاقات العامة والمراسيم النيابية، مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة الدفاع، ص١٩٣.

٣. دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥، المادة ٧٥.

٤.احمد شوقي الحفني، الأمن القومي، دراسة في الأصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد ٣٩-٤٠، بيروت، ١٩٨٨.

٥. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،١٩٨٩، ص١٦.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٦. ارنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٣.

٧. صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية التعددية الأثنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١١.

٨. ينظر في الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، المادة (٤٩)، الفقرة (اولاً).

٩. د. صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢٠١٢،٥١، ص١٢١.

١٠. غراهام الافانز ز جيفري نوينهام/السياسة الخارجية، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط٢، بنغوين للنشر،٢٠٠٠، ينظر الموقع http://elibrary,grc.tolatlpenguin/page.

١١. زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٨١.

١٢. ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٦١/ خامساً / ب).

١٣. ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٦١/ ثانياً).

١٤. ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٦١/ثانياً)

١٥. ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٨٨).

١٦. نظام بركات واخرون، مبادئ علم السياسة، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ص٢١٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٧. جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، ط١، دار المسيرة، الأردن، ١٩٩٩، ص٥٨.

١٨. ينظر في قانون عقد المعاهدات رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥، ٢٠١٥/٩/١٧.

١٩. ينظر في الدستور العراقي، المادة (٦١/ الفقرة رقم ٤).

٢٠. ينظر في قانون عقد المعاهدات، المادة رقم (٢)، لسنة ٢٠١٥.

٢١. ينظر في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٧٨).

٢٢. ينظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٨٠).

٢٣. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية، دراسة في السلوك السياسي الخارجي، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤، ص٢١٨.

٢٤. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٤٧.

٢٥. عبد اللطيف الهلالي، اي دور للفاعلين في انتاج السياسات العمومية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، العدد ١٩، المانيا، ٢٠٢٣، ص٩٢-٩٣.

٢٦. اثير عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٤٣.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٢٧. اسعد كاظم شبيب، مفهوم النخبة السياسية والحالة السياسية العراقية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، متوفر على الرابط https://mcsr.net/news784 تمت الزيارة في ٢٠٢٤/٤/١٧.

٢٨. نورم كيلي، وسبفاكور اشياغبور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناخيتين النظرية والعلمية المجموعات البرلمانية، المعهد الديمقراطي الوطني، ص١.

٢٩. محي الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط تعليقات الشيخ ابو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، تحقيق انس محمد الشامي، زكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥٢٤.

٣٠. كاظم مهدي كاظم، الأحزاب العراقية والممارسات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٥، ص١٦٠.

٣١. حازم صباح احميد، سمية ادهام كاظم، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق، اداب الفراهيدي، العدد ٣٧، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص٣٢٩.

٣٢. عبد الغفار شكر محمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر،ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٠٥.

٣٣. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٩٨.

٣٤. عبد الغفار شكر محمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مصدر سابق، ص ص٤٠-٤١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٣٥. بنظر في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٤٥/ اولاً).

٣٦. النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

٣٧. ربيع حامد/ نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٧-١٨.

٣٨. نشطاوي محمد، العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات الفاعلين وانماط التفاعل، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ط١، ٢٠٠٢، ص١٩.

٣٩. كارن اي سميت، ومارغاريت لايت، الأخلاق والسياسة، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥، ص١٥.

٤٠. محمد مكيليف، المدرسة الواقعية التقليدية، مركز راشيل كوري لحقوق الأنسان، فلسطين، ٢٠١٣، ص١٤٧.

٤١. Frankel Joseph:<<the Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-making>> Op cit p18.

٤٢. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات واشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٠.

٤٣. جون بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٤٥.

٤٤. James. D fearon: Domestic Foreign Policy and Theories of International Relations.Annual Review of Political Seince Vol.1998.p297.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٤٥. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية ببطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٥.

٤٦. Snyder Richard, Bruck H. W and Spain Buron: F0reiggnPulicy Decision Making An Approroach to the Study of international Polties.editors 1962Newyork.p90.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.